معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

**ترجمة**

# انقسام البيت الأمريكي: راديكالية الوضع السياسي الداخلي للولايات المتحدة

**دكتور عامرابوهنية**

**باحث في تكنولوجيا المعلومات وأمنها**

# The House Divided: Radicalization of the U.S. Internal Political Situation

**Igor I. Borovkov,**
Chief Advisor to the Director of the Russian Institute for Strategic Studies (RISS).
**Ilya Yu. Kravchenko,**
Advisor to the Director of the RISS, Candidate of Political Sciences.
**Pavel V. Zakharov,**
Leading Expert at the Center for Research Coordination of the RISS,
Candidate of Historical Sciences.

**Mikhail A. Alkhimenkov,**
Senior Expert at the Center for Research Coordination of the RISS,
Candidate of Historical Sciences.
**Sergey A. Mikhailov,**
Leading Expert at the Center for Research Coordination of the RISS,
Candidate of Historical Sciences

تستعرض الدراسة الأسباب الرئيسية وتستكشف الاتجاهات الرئيسية للاستقطاب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة الحديثة. يتم إيلاء اهتمام خاص للتنبؤ بعمليات التطرف في المجتمع الأمريكي في سياق المواجهة المتزايدة بين الديمقراطيين والجمهوريين، وداخل الأحزاب نفسها.

**Citation**: Borovkov I.I., Kravchenko I.Yu., Zakharov P.V., Alkhimenkov M.A., Mikhailov S.A. The House Divided: Radicalization of the U.S. Internal Political Situation // National Strategy Issues. 2023. No. 1 (76). P. 10–31.

**الكلمات المفتاحية:**

الولايات المتحدة الأمريكية، الاستقطاب، السياسة الداخلية، الانتخابات.

## الخلاصة

لم تتحقق آمال جزء كبير من الليبراليين والوسطيين في الولايات المتحدة في أنه مع خروج ترامب من البيت الأبيض، فإن عمليات الاستقطاب في المجتمع الأمريكي ستتباطأ على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، في العديد من القضايا المؤلمة للبلاد، مثل الهجرة، والحق في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها، والتعليم، وما إلى ذلك، بدأت الاختلافات تأخذ أشكالا أكثر وأكثر راديكالية. نتيجة لذلك، يعتبر حتى المحللين المتفائلين في الولايات المتحدة أن السيناريو الأكثر ترجيحا هو زيادة أخرى في انقسام الأمريكيين على أسس حزبية وأيديولوجية.

في الوقت نفسه، يتم تفتيت الفضاء السياسي على خلفية تدهور رفاهية المواطنين العاديين وتآكل الطبقة الوسطى، التي تعتبر تقليديا ضامنة لاستقرار المجتمع السياسي. نظام الولايات المتحدة. في ظل الظروف الحالية، يتزايد استعداد السياسيين للجوء إلى الديماغوجية والشعبوية للحصول على مكاسب انتخابية قصيرة المدى بدلاً من البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية، الأمر الذي يصبح حافزا لظهور سياسيين راديكاليين جدد، غير راغبين في المساومة مع خصومهم في نفس المؤتمر.

التناقض في الوضع السياسي في الولايات المتحدة هو أنه قبل عامين من الانتخابات الرئاسية لعام 2024، كان لدى كلا الحزبين بالفعل مرشحان محتملان في ترامب وبايدن. هذا البديل يشهد مرة أخرى على نوع من جمود النظام، والذي لا يسمح بخطر قدوم وجوه جديدة إلى البيت الأبيض.

في الولايات المتحدة، على الأرجح، ستستمر الديناميكيات العالية للعمليات السياسية المحلية المدمرة. في

هذا الصدد، يجب أن نتوقع تجذرا في أشكال وأساليب النضال بين الأحزاب، وتراجعا إضافيا في ثقة السكان الأمريكيين في الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة، فضلاً عن زيادة مخاطر تآكل الاستقرار الداخلي بشكل عام.

**مقدمة:**

في الآونة الأخيرة، تسارعت عمليات الاستقطاب في المجتمع الأمريكي بشكل كبير. وتزيد الانقسامات بين المواطنين الأمريكيين على طول الخطوط الحزبية في فهمهم سبل الحل، ليس فقط القضايا السياسية الرئيسية للبلاد، ولكن أيضا المشكلات الاجتماعية والاقتصادية اليومية.

المواضيع التي تقسم سكان الولايات المتحدة تقليدياً، مثل الهجرة أو الحق في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها، تحولت أخيرا إلى مؤشر على انتماء الأشخاص إلى معسكر أو آخر، ولم تعد حجج الأطراف تؤخذ بعين الاعتبار خلال المناقشة. وفي نفس الوقت وصل فك الارتباط في المجال السياسي إلى أقصى حد، لأنه ولأول مرة منذ مائة عام لم يتمكن حزب الأغلبية من انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب من المحاولة الأولى، وهم محاولة إدانة الرئيس السابق بأي وسيلة، فقط لمنعه من القدوم إلى البيت الأبيض مرة أخرى.

## المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لتفاقم الوضع في الولايات المتحدة

الاستقطاب السياسي للمجتمع الأمريكي ومرارة المواجهة الأيديولوجية لهما متطلبات اجتماعية واقتصادية واضحة. من بينها، تجدر الإشارة أولاً وقبل كل شيء إلى نمو التمييز الاجتماعي والممتلكات للسكان. هناك تآكل للطبقة الوسطى، فقد انخفضت حصة الدخل الإجمالي لهذه الطبقة في إجمالي دخل الأمريكيين من 62٪ في عام 1971 إلى 42٪ في عام 2021.

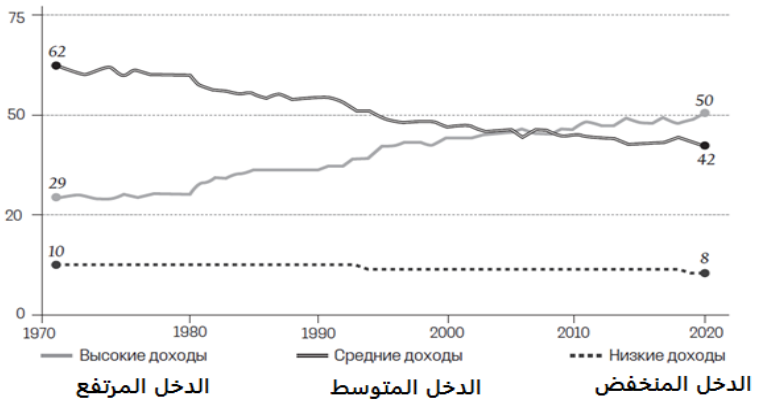


(الشكل : مقارنة حصص إجمالي الدخل لفئات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع لأسر الولايات المتحدة ،%).

في الولايات المتحدة، تشكلت الفجوة بين الأثرياء والمحرومين منذ فترة طويلة ولا تزال تتعمق. أمريكا ليست بأي حال من الأحوال دولة فقيرة وتحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد المليارديرات بالدولار (735، وفقا لمجلة فوربس لعام 2022)، ولكن في نفس الوقت هناك كتلة ضخمة من المشردين (حوالي 600 ألف شخص) وعدد غير متناسب من الأشخاص المحرومين.

تساهم الصعوبات المالية الكبيرة التي يواجهها البعض على خلفية ثروة الآخرين المتحدية في نمو السخط العام.

Source: Kochhar R., Sechopoulos S. How the American middle class has changed in the past five decades // Pew Research Center. 2022. April, 20. URL: https://www.pewresearch.org/fact-tank/2022/04/20/how-the-american-middle-class-has-changed-in-the-past-five-decades/ (accessed 01/23/2023)

كما أنه شائع بين أفراد الطبقة الوسطى الميسورة نسبيا، وكثير منهم عانى من تدهور في أوضاعهم نتيجة لوباء فيروس كورونا وخاصة بسبب الزيادة اللاحقة في أسعار المواد الاستهلاكية 2021-2022. في النصف الأول من عام 2022، وصل التضخم إلى 8-9٪، وعلى الرغم من انخفاضه إلى 7٪ بحلول نهاية العام، إلا أنه لا يزال يفوق الزيادة في دخل الأسرة.

اعتباراً من ديسمبر 2022، انخفضت الأجور الحقيقية للأمريكيين العاملين بنسبة 3٪ تقريبا مقارنة بالعام السابق. وفي الوقت نفسه، وفقا لإحصاءات منظمة العمل الدولية، في نهاية عام 2021، لم يرتفع

متوسط الأجور الحقيقي في الولايات المتحدة على الإطلاق. أي أن الموظفين الأمريكيين لم يستفيدوا من النمو الاقتصادي المرتفع إلى حد ما في البلاد في ذلك العام (5.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ذهبت جميع الأرباح تقريبا إلى الشركات الكبيرة ومساهميها، وهذا الوضع نموذجي تماما للسنوات الأخيرة من تطور الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي، فإن فوائد النمو الاقتصادي وأرباح الشركات المسجلة يتم توزيعها بشكل غير متساوٍ للغاية بين جميع سكان البلاد. المستفيدون الرئيسيون هم المساهمون والإدارة العليا والإدارة الوسطى والموظفون المؤهلون، أي دائرة ضيقة نوعا ما من الناس. وفي الوقت نفسه، لا يشعر الموظفون العاديون والعمال، حتى في نفس الصناعات، بزيادة في الرفاهية، وعلاوة على ذلك، يفقدونها بسبب التضخم. حيث يعمل العديد من الأمريكيين (حوالي نصف السكان النشطين اقتصاديا) بدوام جزئي، بعقود مؤقت، وبالكاد تغطي أرباحهم الاحتياجات الأساسية.

في ظل هذه الظروف، يُظهر غالبية المقيمين في الولايات المتحدة كرها شديدا للشركات الكبيرة ونموذج العولمة الذي يروجون له. إنهم يشعرون بأنهم محرومون من المزايا التي قدمها النموذج الليبرالي السابق للعلاقات الاقتصادية. وتنتشر عدم الثقة على نطاق واسع بنخبة واشنطن، التي عملت لسنوات عديدة كمدافعة عن النظام الحالي وفضلت عدم ملاحظة المشاكل التي تقلق المواطنين العاديين، في المجتمع. ويجب أن يشمل ذلك عدم إمكانية الوصول إلى الأدوية، وارتفاع أسعار العقارات وزيادة تكلفة استئجار المساكن، والافتقار إلى آليات الحماية الاجتماعية (على سبيل المثال، إجازة مدفوعة الأجر)، وتدفق الوظائف الصناعية إلى الخارج - إلى الدول التي تقدم عمالة أرخص.، إلخ. يضاف إلى ذلك في الآونة الأخيرة حالة القانون والنظام غير المواتية، وارتفاع عدد مدمني المخدرات والمشردين، والتدفق القياسي للمهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الجنوبية تحت حكم بايدن. كل هذا بالطبع لا يساعد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.

وعلى هذا الأساس، تفجرت القومية الاقتصادية بين الأمريكيين العاديين في السنوات الأخيرة ردا على الافتقار إلى الفوائد الملموسة للاقتصاد الليبرالي المفتوح.

إن عدم الرضا عن عمليات العولمة والدعوات لزيادة الحمائية لحماية مصالح المنتجين الوطنيين قد اكتسب شعبية بين ممثلي كلا الحزبين السياسيين. وقد بدأ هذا من قبل دونالد ترامب في عام 2016،

لكن بايدن، الذي وصل إلى السلطة في عام 2021، تبنى العديد من عناصر أيديولوجية سلفه. وعلى وجه الخصوص، فإن فكرة تكثيف الحرب الاقتصادية ضد الصين وروسيا من أجل الحفاظ على المركز المهيمن للولايات المتحدة على المسرح العالمي يتم استغلالها الآن بنشاط ليس فقط من قبل الجمهوريين، ولكن أيضا من قبل الديمقراطيين، على الرغم من أن هذا مثال نادر على إجماع الحزبين.
وهكذا، على الرغم من النمو الاقتصادي وأرباح الشركات المرتفعة، يشعر جزء كبير من الأمريكيين بأنهم مهملون. والمواطنون غير راضين بشدة عن العمليات الجارية في البلاد، في حين أن اغترابهم عن المؤسسات الاجتماعية والسياسية آخذ في الازدياد. تم تأكيد هذه الحقيقة من خلال نتائج العديد من استطلاعات الرأي حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تتحرك في الاتجاه الصحيح. في السنوات الأخيرة، استجاب غالبية المبحوثين بشكل سلبي (في المتوسط 60-70٪).

يؤدي تباين المصالح الاقتصادية الأمريكية إلى انقسام خطير في الميول السياسية. أما بالنسبة لليبراليين الأثرياء، فإن القضايا المُلحة هي مكافحة تغير المناخ، وضد انتهاك حقوق الأقليات العرقية والأقليات الأخرى، والحد من تداول الأسلحة النارية، وحماية الحق في الإجهاض، وما إلى ذلك. بالنسبة للأشخاص الذين يعملون بأجر منخفض، فإن أهم المشاكل هي تلك المتعلقة بتدفق المهاجرين، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدفق الوظائف إلى الخارج، وعدم إمكانية الوصول إلى الأدوية، وما إلى ذلك. يؤيد البعض رفع الضرائب من أجل زيادة المزايا الاجتماعية، في حين أن شرائح أخرى من السكان لا تريد بشكل قاطع أن تقدم على نفقتها الخاصة تضخم التزامات الميزانية الضخمة بالفعل.

منذ حوالي النصف الثاني من عام 2022، تمت إضافة زيادة في معدلات الإقراض، بسبب تشديد السياسة النقدية لنظام الاحتياطي الفيدرالي، إلى قائمة المخاوف الأمريكية. على وجه الخصوص، أصبحت قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة أقل تكلفة بالنسبة للمستهلكين (بمعدلات حوالي 6-7٪ سنويا).
من المرجح أن تؤدي الزيادة في تكلفة المعيشة على خلفية الركود في عام 2023 والتي توقعها معظم الخبراء إلى مزيد من التراجع في رفاهية الأمريكيين العاديين. وبالتالي، وفقًا لرئيس JPMorgan Chase ، جيمس ديمون ، فإن المعدلات المرتفعة والتضخم سيؤدي إلى إنفاق المواطنين ما يسمى

"وسادة الادخار "pillows of savings"" التي أنشأوها في 2020-2021. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة عبء الدين الخاص للمواطنين العاديين هو وتوقع.

يمكن الافتراض بثقة إلى حد ما أن الانخفاض في الدخل الحقيقي للسكان، إلى جانب الزيادة المتوقعة في البطالة، سيؤدي إلى زيادة استياء الأمريكيين من الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وظهرت علامات على ذلك بالفعل في نهاية عام 2022، على سبيل المثال، عندما كان هناك تهديد حقيقي بإضراب جماهيري لعمال السكك الحديدية. مع تدهور الوضع الاقتصادي العام، قد تسوء هذه الاتجاهات ويمكن التعبير عنها في احتجاجات جماهيرية.

اليوم، العديد من السكان غير راضين عن الوضع الحالي في البلاد، ولا سيما التوزيع غير العادل للسلع العامة، فضلا عن نفاق النخبة الحاكمة، غير قادرة على اتخاذ إجراءات لمعالجة المشاكل الاجتماعية الحادة. وفي الوقت نفسه، فإن قمة كلا الحزبين السياسيين، المكونة من سياسيين - إيديولوجيين مهنيين، أكثر اهتماما بصورتهم وحرب اتهامات متبادلة علنية. وفي غضون ذلك، من الواضح أن الحكومة في واشنطن تبذل جهودا غير كافية لحل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحا، لأسباب ليس أقلها الاختلافات الجوهرية في المقاربات الأيديولوجية للجمهوريين والديمقراطيين، والتي لا تسمح بوضع موقف متفق عليه.

في ظل الظروف الحالية، هناك زيادة في عدد مؤيدي التيارات السياسية المتطرفة في كلا الحزبين في الولايات المتحدة. بين الجمهوريين، هذه هي "الترامبية"، بين الديمقراطيين - الجناح الاشتراكي، حركة "حياة السود مهمة" (Black Lives Matter، BLM)، إلخ. كثفت البلاد من البحث عن المسؤولين عن الوضع الحالي، ومن هنا تنامي المواجهة الأيديولوجية والمعارك الحزبية.

تتجلى عمليات الاستقطاب في المجتمع الأمريكي بشكل أوضح لدى علماء الاجتماع الذين درسوا نتائج الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي في نوفمبر 2022. وبالتالي، يشير بعض الخبراء إلى مغالطة معظم استطلاعات الرأي، والتي أشارت إلى انخفاض الدعم للحزب الجمهوري من الناخبين البيض من الكليات والسكان البيض بشكل عام.

لم يتجاوز الحزب الجمهوري توقعات المحللين في هذا الجانب فحسب، بل عزز أيضا بشكل كبير موقعه بين الأشخاص ذوي الدخل فوق 100000 دولار سنويا (من المهم ملاحظة أن الديمقراطيين توقعوا الحصول على أصوات هذه الفئة من الأمريكيين دون أي مشاكل، والتي أظهرتها أيضاً نتائج البحث).

يشعر المواطنون الأمريكيون بشكل متزايد بإحساس الحنين إلى الماضي، مما يشير إلى أن الوضع في البلاد كان أفضل وأن الحكومة تستمع إلى رأيهم أكثر. علاوة على ذلك، يلتزم كل من كبار السن والأمريكيين في منتصف العمر بوجهة نظر مماثلة. في الوقت نفسه، لاحظ كل من الجمهوريين والديمقراطيين انخفاضا عاما في سلطة القيم الأخلاقية في المجتمع، وعلى وجه الخصوص، ضعف ملحوظ في مؤسسات الأسرة والدين. في هذه الحالة، يتحدث الخبراء غالبا عن انخفاض كبير في مستوى التسامح المتبادل، على الرغم من محاولات وسائل الإعلام الليبرالية التي تهيمن في الولايات المتحدة لتشكيل صورة لمجتمع يقوم على التفاهم المتبادل ويتطور بنجاح كأمة واحدة.

## الانقسام الحزبي في الولايات المتحدة: تفاصيل وعواقب

جاء بايدن إلى البيت الأبيض بوعود لتوحيد البلاد، يُزعم أنها منقسمة فقط بسبب خطأ أنصار ترامب. ولكن محاولة سياسي ديمقراطي متمرس لطرح أجندة حزبه بطريقة معتدلة ومقبولة من قبل ناخب مستقل لم تنجح.

إن رغبة الديمقراطيين في ملء إدارة رئيس الدولة الحالي بأكبر عدد من الأقليات القومية والجنسية في تاريخ الولايات المتحدة، وفقا لخطة الاستراتيجيين السياسيين، أن تعزز مكانة الرئيس بين فئات مختلفة من الأمريكيين. لكن مثل هذه السياسة أدت إلى تأثير معاكس، حيث أن هذا لا يزال يبدو غير كافٍ بالنسبة للتقدميين الأكثر تطرفاً، وأصبح من الواضح للمحافظين أن بايدن ليست لديه رغبة في جذب مؤيدي وجهات النظر التقليدية إلى الدوائر السياسية.

كان الاستقطاب بين الأحزاب الذي تطور في الولايات المتحدة لأكثر من ربع قرن في الأصل ظاهرة اجتماعية وثقافية أعمق بكثير. لذلك، في العامين الأولين من رئاسة بايدن، استمر انقسام الأحزاب الرئيسية في إحداث تناقضات في النظام السياسي على المستويات الثلاثة – الفيدرالية والإقليمية (بين الدول

المتناقضة أيديولوجيا) والمحلية (بين التكتلات الكبيرة والمناطق النائية).

في عهد الرئيس 46 للولايات المتحدة، نشأت "حرب ثقافية" (حرب ثقافية) في عدد من المجالات. في عام 2021، تم عقده مع ميزة معينة من قبل الجمهوريين، الذين تمكنوا من إقناع جزء كبير من المواطنين بأن الحزب الديمقراطي ينتهج سياسة "اليسار الراديكالي" (مثال نموذجي هو عدم رضا العديد من الآباء عن تعليم النظرية العنصرية النقدية في المدارس) في عام 2022، شعر الديموقراطيون بثقة أكبر في معارك "الحرب الثقافية" (على سبيل المثال، كان معظم الأمريكيين متضامنين مع مقاربتهم لمشكلة الحقوق الإنجابية).

حتى الآن، تم الحفاظ على التوازن السياسي بين أنصار – "التقليدية" و "العولمة" في امريكا. وعلى الرغم من أن المحافظين فقدوا القيادة في السنوات الأخيرة في قضايا الأخلاق العامة مثل زواج المثليين، إلا أنهم تمكنوا من تنظيم المقاومة ضد المعارضين، بما في ذلك باستخدام الجمهوريين للسيطرة على المحكمة العليا الأمريكية. وهذا يطيل من المواجهة، التي أصبحت أكثر مؤسساتية. ليس فقط الأحزاب، ولكن أيضا الهياكل المؤسسية الأخرى (المحاكم الفيدرالية، منظمة الضباط المتقاعدين في القوات المسلحة، إلخ) مجبرة في الواقع على الاختيار بين حزبين متنافسين.

تنعكس الخلافات العامة في توزيع السلطة السياسية في البلاد. ولذلك، منذ عام 2017، تغيرت السيطرة على مجلسي الكونجرس بعد كل انتخابات تقريبا. يزيد التوازن غير المستقر من أهمية تقليص شريحة المشرعين الوسطيين (مثل السناتور الديمقراطي جو مانشين ، الذي أحبط خطط إدارة بايدن الأصلية للجزء المناخي من إعادة البناء بشكل أفضل في ديسمبر 2021). حيث أغلبية صغيرة في مبنى الكابيتول

ليست كافية للأحزاب لتنفيذ برامجها بطريقة مخططة. نتيجة لهذا الحسم، يتحول مركز ثقل المواجهة بشكل متزايد إلى مستوى الدولة: في كثير منها، يمكن للجمهوريين والديمقراطيين التحكم في السلطة على المدى الطويل.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الدول الليبرالية والمحافظة أكثر خلافاً بشأن قضايا الحياة العامة (حقوق التصويت، والإجهاض، والقيود الصحية والوبائية، والتعليم، إلخ). حيث يتم تعزيز الائتلافات القانونية الإقليمية، التي تم إنشاؤها على أساس حزبي.

تقليديا، هذه الكتل الإقليمية تهيمن عليها أكبر ولايتين، كاليفورنيا وتكساس. يعارض حكامها والمدّعون العامون قرارات الإدارات الرئاسية التي شكلها حزب "أخر".علاوة على ذلك، يسعى السياسيون مثل حاكم ولاية تكساس، جريج أبوت الجمهوري، إلى تحويل عدد من السلطات من المركز الفيدرالي إلى السلطات الإقليمية (بما في ذلك قضايا مراقبة الحدود). ويقاوم سكان تكساس سياسة جون بايدن في مجال الطاقة ويعارضون بشدة المسار الليبرالي للديمقراطيين فيما يتعلق بدخول الأجانب، إلخ. وبدورها تتجه سلطات كاليفورنيا في ظل القيادة السابقة والحالية (الديموقراطيان جيري براون وجافين نيوسوم) نحو تعزيز نشاط السياسة الخارجية للدولة وتخريب سياسة الحزب الجمهوري في مجال المناخ والهجرة وما إلى ذلك.

في السنوات القليلة الماضية، كانت فلوريدا في طليعة الحركة الإقليمية للجمهوريين، وانتقلت من ولاية متأرجحة إلى مؤيدة للجمهوريين خلال عهد ترامب. ونظرا للعديد من الممولين والسياسيين من الجمهوريين يراهنون على النجم الجديد للشعبوية اليمينية في حاكم "ولاية فلوريدا" رون ديسانتيس، فإنهم يعززون طريقته في الادارة (رفض القيود الصحية الشديدة أثناء وباء الفيروس كورونا) كمثال للدول اليمينية الأخرى.

كما تعرض Ron DeSantis لانتقادات شديدة من قبل حاكم ولاية كاليفورنيا نيوسوم، الذي أعيد انتخابه في عام 2022 ويسعى لنشر نموذج كاليفورنيا العام على المستوى الفيدرالي. إنه يتعارض تماما مع فلوريدا (على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالقيود الصحية نفسها). ومن أهمية بمكان أن كلا السياسيين، اللذين بحسب الخبراء، لهما طموحات رئاسية، يعلنان منطقتيهما "States of Liberty".

وهذا يشير إلى حرب تفسيرات الأيديولوجية القومية الأمريكية بين الطرفين. على الرغم من أن خصوصية الدول كانت متأصلة في الولايات المتحدة طوال تاريخها، إلا أن تشكيل نوع من النظام ثنائي القطب على المستوى الإقليمي هو كلمة جديدة في حياتهم السياسية، ويمكن مقارنتها فقط بتصعيد الصراع بين الولايات الجنوبية والشمالية في عشرينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر. المدن الكبرى في أمريكا الحديثة هي بالتأكيد ليبرالية ومؤيدة للديمقراطية. والمناطق النائية (المدن الصغيرة المناطق الريفية) لا تزال محافظة وتفضل الجمهوريين. حيث الاختلافات بين مقاطعات الولايات هي اختلافات دلالية.

وهكذا، في Illinois، فازت الديموقراطية تامي دكوورث، التي فازت في انتخابات مجلس الشيوخ، بحصولها على 79٪ في مقاطعة كوك بشيكاغو، و26٪ في مقاطعة إدغار. وفي ولاية Wisconsin، حصل الجمهوري الفائز، رون جونسون، على أقل من 30٪ في المنطقة الوسطى من الولاية (Milwaukee). في مقاطعة واشنطن المجاورة، صوت حوالي 70٪ لصالحه. وهذا النمط نموذجي إلى حد ما في جميع الولايات تقريبا. الاختلاف في مكان الإقامة ونمط الحياة في معظم الحالات يحدد مسبقا الانتماء الحزبي لمواطني الدولة.

المجتمع الأمريكي الحديث لديه ميول كبير الى الاستقرار، كما تظهر انتخابات التجديد النصفي لعام 2022، من المريح أكثر للناخب المستقل التصويت لمرشحين "ممنهجين" لا يسعون إلى إعادة تشكيل النموذج السياسي الوطني. يتجه بعض السياسيين الوسطيين ، مثل السناتور الديمقراطي السابق عن ولاية أريزونا كيرستن سينيما ، إلى الاستقلال تماما. ونادراً ما يخرج المرشحون المتطرفون من مناطق الجمهوريين أو الديمقراطيين بقوة ويفشلون في الفوز بمقاعد في مجلس الشيوخ وحكام الولايات في الولايات الرئيسية.

ومع ذلك، داخل المؤسسة نفسها، هناك تناقضات قوية على طول الخط التقليدي للولايات المتحدة "المحافظون – الليبراليون"، ويعتبر الترسيم بين الأحزاب مكونا سياسيا لاستقطاب أوسع في المجتمع ونخبة البلاد.

جدير بالذكر أن هذا النضال الانتخابي يعكس العديد من العمليات الاجتماعية والديموغرافية. وهكذا، على مدار العشرين عاما الماضية، انخفضت نسبة الأمريكيين البيض الذين ليس لديهم تعليم عالٍ (الناخبون الرئيسيون لحزب العمال التقدمي في عهد الرئيس ترامب) بنسبة 7–16٪ في إجمالي التركيبة السكانية للولايات المتأرجحة، مما يجعل رهان الجمهوريين على التعبئة السياسية لهذه الفئة من المواطنين غير كاف على المدى الطويل.

يعاني الديمقراطيون أيضا من مشاكل في قاعدتهم الانتخابية: في انتخابات التجديد النصفي لعام 2018، صوت 69٪ من ذوي الأصول الإسبانية لصالحهم، وفي عام 2020 – 65٪، وفي عام 2022 – حوالي 60٪. يحاول الجوهر العرقي والثقافي الأنجلو–بروتستانتي التقليدي للولايات المتحدة الحفاظ على

مكانته الرائدة في المجتمع من خلال جذب الجزء المحافظ من الكاثوليك والأمريكيين اللاتينيين إلى حزب الرفاه.

تتطابق خطوط "الحرب الثقافية" إلى حد كبير مع ملامح الخلافات الاقتصادية: الدول الموالية للجمهوريين، مثل أوكلاهوما أو وايومنغ، كقاعدة عامة، لديها توجه للموارد والمواد الخام، إنهم لا يستفيدون من التحول الحاد للدول الساحلية المؤيدة للديمقراطية نحو الطاقة الخضراء.

وبالتالي، لا يمكن أن ينتهي الانقسام الحزبي في الولايات المتحدة بشكله الحالي إلا إذا انتصر أحد الأطراف بوضوح على نطاق وطني: إما أن تتوقف عمليات التحرير أو تنكسر المقاومة المحافظة لها. وبما أن هذا غير متوقع في السنوات المقبلة، فسوف يستمر الاستقطاب، وستتحدد طبيعته بميزان قوى الخصوم.

ومع ذلك، حتى العمليات داخل الحزب تطورت كثيرا لدرجة أنه بعد حصول حزب الجمهوريين على الأغلبية في مجلس النواب، فشل في انتخاب رئيس، وهو ما لم تشهده الولايات المتحدة منذ أكثر من مائة عام. تمت الموافقة على ترشيح كيفن مكارثي في المحاولة الخامسة عشرة فقط، والتي أصبحت نوعا من المؤشرات على عدم قدرة أعضاء الحزب على التوصل إلى حل وسط حتى في مواجهة أخطر الضغوط من الديمقراطيين، الذين احتفظوا بمجلس الشيوخ وحصلوا على دعم السلطة التنفيذية في شخص الرئيس. في الوقت نفسه، يمكن أن تكون إحدى العقبات في مفاوضات أعضاء الكونجرس هي مسألة الاقتراض الخارجي ، حيث أصر الجمهوريون الأكثر تحفظًا على تخفيضات الميزانية مقابل الموافقة على زيادة حد الدين الوطني.

لكن ربما لا يستحق توقع انخفاض في عنصر الدفاع في الميزانية: في سياق إجماع صارم بين الأحزاب بشأن المواجهة مع روسيا والصين، فإن تكاليف المجمع الصناعي العسكري ستزداد فقط، على الرغم من التصريحات. من أعضاء الكونجرس من اليمين المتطرف أو اليسار المتطرف.

## تأثير الاستقطاب على السياسة الخارجية لواشنطن

يتفق الخبراء الأمريكيون على أن نتائج الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي، التي أجريت في 8 نوفمبر 2022، لن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في سياسة البلاد على الساحة الدولية. يرجع هذا الوضع إلى كل من النتائج المحددة للسباق الانتخابي والأنماط العامة تاريخياً للسياسة الأمريكية.

الرئيس هو المنظم والقائد الرئيسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. في الآونة الأخيرة، كان الكونجرس يحاول بشكل متزايد الحد من استقلال البيت الأبيض في هذا المجال، وعلى سبيل المثال، استخدام القوة للمصادقة على المعاهدات الدولية (كما كان الحال مع "الصفقة النووية" الإيرانية التي لم تحصل على موافقة تشريعية قط) أو في مسألة إعلان الحرب رسمياً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأعضاء الكونغرس زيادة أو الحد من التمويل لبعض برامج ومشاريع السياسة الخارجية. ومع ذلك، فإن المبادرة في تحديد مبادئ السياسة الخارجية تعود بالكامل إلى الرئيس والأعضاء رفيعي المستوى في إدارته.

لا تساهم نتائج انتخابات 2022 أيضا في حقيقة أن التكوين الجديد للبرلمان سيكون قادرا على تصحيح الخط الدولي لواشنطن بشكل كبير. خلال الحملة الانتخابية، تعرضت السياسة الحالية للبيت الأبيض

لانتقادات شديدة فقط من قبل الجناح الترامبي لحزب الجمهوري. في الوقت نفسه، من المفيد فصل النقد الذي يهدف بشكل أساسي إلى تشويه سمعة إدارة بايدن، والنقد المصمم لتغيير المسار الحالي.

وهكذا، فإن جميع الفئات السياسية في الحزب الجمهوري تؤيد التحقيق في ملابسات النهاية الفاشلة للحملة الأمريكية على أفغانستان في أغسطس 2021، والتي وجهت ضربة موجعة لصورة السياسة الخارجية لواشنطن. ووعد الجمهوري مايكل ماكول، الذي يشغل منصب رئيس لجنة الشؤون الخارجية رقم 118 بمجلس النواب، ببدء التحقيق وقيادته. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن مثل هذه الإجراءات للجمهوريين لن تكون قادرة بعد الآن على التأثير على نتيجة السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان، ولكنها ستصبح سببا إضافيا للهجمات على الإدارة الديمقراطية، التي لم تنظم بشكل صحيح إجلاء القوات الأمريكية والمساعدين الأفغان.

يشار إلى أنه فيما يتعلق بالدعم العسكري والمالي لكييف، فإن الجناح الترامبي للحزب الجمهوري يؤيد تغيير السياسة الأمريكية الحالية، يعني أن هذا الاتجاه لانتقادهم للبيت الأبيض له أهمية عملية، وليس فقط شعبوية. صوّت عدد كبير من الجمهوريين في الكونجرس ضد الحزمة الرئيسية الأولى من هذه المساعدة في مايو 2022، ومنذ ذلك الحين أعرب العديد من ممثليهم عن شكوكهم بشأن الحاجة إلى تخصيص مزيد من الأموال والموارد لأوكرانيا.

هذا الموقف يقوم على دعم الناخبين الجمهوريين. وفقا لاستطلاع أجرته صحيفة وول ستريت جورنال في نوفمبر 2022، المقرب من الحزب، بلغ عدد الجمهوريين العاديين الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة تقدم الكثير من المساعدات إلى كييف 48٪ ، بينما في مارس 2022 كان هناك 6٪ فقط. .

وبالفعل في أوائل ديسمبر، خلال مسح اجتماعي نظمه مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، وجد أن 63 ٪ من مؤيدي الحزب الجمهوري يؤيدون حل النزاع الأوكراني، حتى على حساب التنازلات الإقليمية من كييف. ومن بين الديمقراطيين، يشارك 36٪ فقط من المستطلعين هذا النهج، بينما يؤيد 61٪ منهم استمرار الدعم لأوكرانيا، حتى على حساب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء في الولايات المتحدة نفسها.

ومع ذلك، يشير الخبراء الأمريكيون إلى أن التكوين الجديد لمجلس النواب لن يخلق عقبات خطيرة أمام استمرار بل وتوسيع توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى كييف. تستند هذه الثقة في المقام الأول إلى حقيقة أن مزاج الناخبين الجمهوريين المشار إليهم أعلاه لا تجد تفاهما بين الجزء الأكثر نفوذاً من أعضاء الكونغرس من الحزب الجمهوري. وهذا ليس مفاجئا، نظرا لحقيقة أن المساعدة لأوكرانيا يتم التعبير عنها بشكل أساسي في توريد الأسلحة والمعدات العسكرية وتنطوي على زيادة في الطلبات في صناعة العسكرية في البلاد.

في الوقت نفسه، أبدى ماكول تحفظا مفاده أن الجمهوريين سيعززون، حسبما زُعم، الرقابة على إنفاق الأموال المخصصة للسلطات الأوكرانية. ومع ذلك، رأى الخبراء في هذه الخطوة ليس أكثر من إيماءة خطابية للناخبين الإسبان.

ومع ذلك، هناك احتمال أن القسم الجمهوري في الكونجرس الأمريكي في بعض المواقف قد يعقد إلى حد ما عملية الموافقة التشريعية على مبادرات معينة للبيت الأبيض تتعلق بدعم كييف. ومن المفارقات أن هذا الاحتمال زاد من خلال الأغلبية الصغيرة للغاية التي حققها الحزب الجمهوري في مجلس النواب نتيجة انتخابات 2022.

وهذا الوضع سيجبر قيادتهم، بدرجة أو بأخرى، على مراعاة مواقف ومطالب جميع أعضائه، بما في ذلك الجناح الترامبي، من أجل ضمان دعمهم والتمكن من تمرير الإجراءات التي بدأها الجمهوريون عبر مجلس النواب. ومع ذلك، هناك أيضا خيار التصويت التضامني بين الوسطيين من الحزب الجمهوري والديمقراطي، كما كان الحال، على سبيل المثال، أثناء اعتماد حزمة مساعدات كبيرة لأوكرانيا في مايو 2022.

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الجزء التقليدي غير الترامبي من النخبة الجمهورية إلى حد كبير على نفس المبادئ التوجيهية الإيديولوجية التدخلية مثل الديمقراطيين العولميون. وعلى الرغم من تعزيز موقف مؤيدي ترامب في السنوات الأخيرة، الذين يدافعون عن الولايات المتحدة للتخلي عن سياسة توسعية خارجية متحيزة أيديولوجيا، لا يزال أتباع تقليد ريغان يحتلون مناصب قيادية في قيادة الحزب الجمهوري. وفي الأشهر الأخيرة، بعد أن فهموا حتمية التعايش القسري مع الترامبيين داخل نفس الحزب، يبحث الريغان عن نقاط اتصال بين مبادئ السياسة الخارجية لهذين التيارين.

مثل هذه النقطة المهمة هي أفكار الجمهوريين حول السياسة في الاتجاه الأوروبي. يؤيد جناحا الحزب زيادة الضغط على الحلفاء في أوروبا، الذين في رأيهم، لا يقدمون الأموال الكافية لدعم أوكرانيا.

لا يمكن لمثل هذا النهج أن يوحد الجمهوريين فحسب، بل أن يصبح أيضا منصة مشتركة لتفاعلهم مع الديمقراطيين. كما تظهر سياسة إدارة بايدن، فهي تسعى أيضا بشكل متزايد إلى جني أكبر قدر ممكن من الأرباح من الدول التي تعتمد بشدة على الولايات المتحدة في الوضع الأمني والاقتصادي الذي وجدت أوروبا نفسها فيه خلال عام 2022.

وهناك موضوع آخر حيث الخلافات بين الجمهوريين والديمقراطيين ليست ذات أهمية هو سياسة الصين. يدعم أنصار كلا الحزبين زيادة تشديد مسار واشنطن تجاه بكين، ولا سيما تدابير الحد من التطور التكنولوجي للاقتصاد الصيني. في الوقت نفسه، هناك تناقضات بين الطرفين فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لهذه المهمة.

وبالتالي، فإن الجمهوريين يؤيدون حلها بشكل أساسي من خلال تدابير العقوبات، أي قطع القطاع العلمي والتقني لجمهورية الصين الشعبية عن التطورات الغربية المتقدمة. في المقابل، يسعى الديمقراطيون، إلى جانب القيود، إلى استخدام أساليب تحفيز الدولة للاقتصاد الأمريكي من أجل تطوير تلك القطاعات ذات الأهمية الخاصة في سياق المنافسة مع الصين. بادئ ذي بدء، نحن نتحدث عن تخصيص إعانات واسعة النطاق لتعزيز تطوير وإنتاج الرقائق الدقيقة وغيرها من المنتجات الإلكترونية عالية التقنية. حول هذه المسألة هناك خلاف كبير بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي.

في يوليو 2022، أقر الكونجرس قانون أشباه الموصّلات والعلوم، والذي بموجبه من المتوقع أن تخصص ميزانية الولايات المتحدة حوالي 280 مليار دولار للأغراض المذكورة أعلاه. كان مشروع القانون مدعوما بالإجماع تقريبا من قبل الديمقراطيين، لكن غالبية الجمهوريين صوتوا ضد الموافقة عليه. كان موقفهم بسبب الرغبة في تجنب التمويل المباشر للصناعة من قبل الدولة، حيث يُفترض أن هذا تدبير غير فعال يولد الفساد. يوضح المثال أعلاه أن التناقضات الحزبية في القضايا السياسية المحلية، وخاصة المتعلقة بالموازنة، هي عامل مهم في الخلافات حول القضايا الدولية. يلعب هذا الظرف دورا في كلا الجانبين الروسي والصيني لسياسة واشنطن. وإن الموضوعات المالية هي التي يمكن أن تصبح النقطة التي سيكون

لأعضاء الكونغرس الجمهوريين فيها التأثير الأكبر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

## آفاق المؤسسة الأمريكية للتغلب على الانقسام الاجتماعي السياسي في الولايات المتحدة

هناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية للتطور المحتمل لاستقطاب المجتمع الأمريكي وتأسيسه. **الأول** هو استمرار عمل النظام السياسي الأمريكي في حالته الحالية من التوازن غير المستقر. في هذه الحالة، سيبقى توازن معين في نخب الدولة، وإن كان مصحوبا بمناقشات حادة بين الأحزاب. ومع ذلك، فإن تنفيذ الإصلاحات المهمة من الناحية الاستراتيجية سيكون صعبا. سيستمر الترسيم القانوني المتناسق بين الدولتين الجمهورية والديموقراطية، اللتين ستعارضان بالتناوب الإدارة "الأجنبية". وسيكون للأطراف مجال للتسويات حول عدد من القضايا الاستراتيجية (الحفاظ على الهيمنة العالمية للولايات المتحدة وتعزيزها، وتطوير البنية التحتية الصناعية الوطنية، وتقوية المجمع الصناعي العسكري، وما إلى ذلك).

**السيناريو الثاني** هو زيادة اتساع التقلبات السياسية. على الرغم من أن المؤسسات القوية للدولة الأمريكية قد أبقت الوضع تحت السيطرة النسبية حتى الآن، إلا أن "الحرب الأهلية الباردة" في الولايات المتحدة يمكن أن تتصاعد في حالة حدوث أزمة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. إذا أدى كل تغيير في الحزب الحاكم إلى مراجعة جذرية للمسار، فإن الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري سيفقدان أخيرا مساحة التسوية. سيكون هذا الوضع محفوفا بالمصادمات المفتوحة بين مؤيدي أفكار اليمين المتطرف واليسار المتطرف وتنامي التوتر العرقي العنصري.

**السيناريو الثالث** هو انسحاب أي مجموعة من الدول إلى معارضة دائمة للمركز الفيدرالي. يمكن أن يحدث هذا للمناطق المحافظة نسبيا مع تحول حاسم في تعاطف الناخبين المستقلين تجاه دعم الحزب الديمقراطي في القضايا الرئيسية لـ "الحرب الثقافية" والتنفيذ السريع لخططه لإزالة الكربون من الاقتصاد. في صورة طبق الأصل، قد يكون هذا هو الحال أيضا مع الدول الليبرالية إذا نجحت أشكال جديدة من الشعبوية اليمينية في النضال من أجل جمهور الناخبين المتأرجحين، وانتصار الأفكار الترامبية لإعادة التصنيع على أساس الصناعة الثقيلة ومركب الوقود والطاقة التقليدي. هذا السيناريو محفوف بنمو المشاعر الإقليمية وحتى الانفصالية.

بغض النظر عن مواءمة القوى، يشجع الاستقطاب كلا الطرفين على الابتعاد عن الإجماع النيوليبرالي واستعارة المواقف الشعبوية لأطرافهم، وكأنهم "يستوعبونها". يتنافس كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري مع بعضهما البعض في إجراءات واعدة لدعم الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، لا يستطيع الشعبويون اليمينيون ولا اليساريون حتى الآن زعزعة موقف الدولة الأمريكية العميقة (جزء مستقر من الدوائر البيروقراطية المؤسسية والإدارية): يؤدي الانقسام إلى إعادة ضبط جزئي للنظام السياسي، ولكن ليس إلى – تغيير حجم النخب في البلاد. يمكن أن يكون للاستقطاب الحزبي تأثير على الهيمنة الأمريكية في العالم. نظرا لأن الحزب الديمقراطي يراهن على نسخة ليبرالية من "Pax Americana"، فإن الشعبويين اليمينيين في الداخل ينظرون إليه على أنهم أعداء لـ "العالم الحر"، إلى جانب خصوم السياسة الخارجية لواشنطن. أصبح نضال التيار الديمقراطي السائد ضد الترامبيين (MAGA Republicans) جزءا من المواجهة بين المشروع الليبرالي العالمي وأنصار القيم التقليدية.

يشارك الحزب الديمقراطي الأفكار حول الولايات المتحدة كدولة "عالمية" للبشرية، معتبرة أمريكا نوعا من الأيديوقراطية. ويرى اليمين مستقبله كدولة قومية كلاسيكية. في الوقت نفسه، يقترب الطرفان من الإجماع على ضرورة الحفاظ على القيادة العالمية للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن وجود الصراع الداخلي لا يزال أحد نقاط ضعف Pax Americana ويزيد من تردد النخب فيما يتعلق بسياسة واشنطن في الخارج.